إعلام سامح شكري

معن البياري

يسأل مثل عربي شعبي ذائع عما يمكن أن تفعله الماشطة بالوجه العكر. ولواحدنا أن يسأل عما يمكن أن تزيده شناعةً في الوجه العكر الماشطة التي لا تُتقن عملها. وأن يسأل، في هذا المقام، ولكل مقام مقال على ما نعرف، عن المضامين التي يريدها وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في الآلة الإعلامية التي قال، الأسبوع الماضي، إن بلاده تحتاجها، وتكون نافذةً تستطيع أن تصل إلى الآخرين، وتكون مؤثّرة. والعجيب أن هذا الكلام موصولٌ بوصف الوزير الآلة الإعلامية لما سمّاها التنظيمات الإرهابية، وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين، بأنها قوية. والأعجب أن الرجل يُخبر لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب المصري بهذا، ويسمع منه أعضاؤها أن الآلة الإعلامية، المفقودة، تحتاج جهودا وإمكانات. ولا يحتاج السامع إلى عقل الخوارزمي ليعرف أن الوزير، صاحب التقطيبة الدائمة، يقصد ضيق ذات اليد، وقلة أهل الجهد. وهذا، يبيح لنا سؤالا بديهيا عمّا ينقص مصر من إمكانات وجهود ليكون لها إعلامٌ مؤثر وقوي في الخارج. وسؤالا محيّرا عما بين يدي أولئك «الإرهابيين»، وييسّر لهم أن يحوزوا «آلة إعلامية قوية».

يحتاج سامح شكري، وأقرانه في السلطة في مصر، أن يتذكّروا بديهية أن الإعلام، أي إعلام، لا يصنع حقائق، مهما كانت إمكاناته. قد يكون في وسعه أن يزيف أو يشيع من الدعاية ما يشاء، غير أن هذا وذاك سيكونان عارضيْن، ظرفييْن، سيما في الزمن الذي نعيش، المغاير بمسافات ضوئية عن زمن راديو صوت العرب وأحمد سعيد، وعن أزمنة بعث صدّام حسين وحافظ الأسد. ومصر الراهنة تعرف أسوأ أداء إعلامي، إلى منزلة تثير الأسى والحزن. ولأن أطنانا من الشواهد على هذا السوء، أو البؤس المريع في نعت آخر، يُكتفى هنا بالتعامل المصري الحكومي (وكثير من الأهلي)، الإعلامي (والدبلوماسي)، المفرط في ركاكته وبلاهته، مع البيان الذي وقّعت عليه 31 دولة بشأن أوضاع حقوق الإنسان التعيسة في مصر، وساندتْه 13 منظمة حقوقية عالمية وازنة، («العفو الدولية» مثلا). لم تكن هذه الواقعة في حاجة إلى «آلة إعلامية قوية» تؤثّر في الخارج، على ما يتوطّن في أفهام سامح شكري، للرد على البيان الدولي. وإنما كانت الحاجة (وستبقى) لاعتراف حكومي رسمي بأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر تحتاج إلى علاج حقيقي، إلى إنقاذ. ولمّا كان مستحيلا أن يجهر نظام الانقلاب العسكري بشيء من هذا، فإن الإعلام الراهن في مصر، وكما دلّت على رثاثته البيانات التي بلا عدد، وردّت (!) على البيان العالمي، لن يكون، في هذه الحالة وكل الحالات، الماشطة التي ليس في وسعها أن تزيّن الوجه العكر، وإنما الماشطة التي تزيد هذا الوجه العكر أرطالا من الشناعة. كأن سامح شكري يتوهم أن المشكلة الإعلامية المزمنة أمام دولة الانقلاب في مصر تتعلق بالخارج، وأن الإعلام الموجّه إلى الداخل يحقّق نجاحات مظفرة، ويُحدث «التأثير» المتوخّى. وهذا غلط صريح، فنقصان ثقة المصريين بالإعلام اليومي في بلدهم فادح، ففي غالبيتهم يتعاملون معه بالتجاهل والازدراء أو بالتندر والضحك، بل إن السهر أمام الشاشات المصرية، لسماع بهلوانيات المذيعين إياهم، ييسّر تسرية غزيرة، وأنسا مضحكا، سيما وأن المسرح التجاري في مصر يشهد انحسارا عريضا (كما كل شيء؟)، ونجومه لا يتجددون، ما يجعل البقاء في المنازل أمام كوميديا أحمد موسى وعمرو أديب وأترابهما حلا. ولمّا كان وزير الإعلام، أسامة هيكل، قد قال إن من هم أقل من 35 عاما من المصريين، وهم بحسبه نحو 65% من المجتمع، لا يقرأون الصحف ولا يشاهدون التلفزيون، فذلك يعني أن الطبّالين والزمارين الذين بلا عدد في الإعلام المصري إنما يطبّلون ويزمرون لأنفسهم. ولكن المصريين هم الأكثر استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي، من بين مجتمعات 13 دولة عربية، للحصول على أخبار ومعلومات سياسية، وذلك بنسبة 59% عدة مرّات يوميا، و24% عدة مرّات في الأسبوع. كما أنهم في المنزلة الثالثة في استخدام هذه الوسائل من أجل التفاعل مع قضايا سياسية، بنسبة 36% عدة مرات في اليوم، و29% عدة مرّات في الأسبوع، وذلك بحسب ما كشفه «المؤشر العربي 2019/ 2020». والمعنى من هذا أن المصريين في مزاج آخر غير الذي ظنّ سامح شكري أنهم فيه، يصدّقون ما يبثّ لهم من دجل وكذب يومي، في شؤون حقوق الإنسان (أكثر من 900 مصري ماتوا في السجون في سبع سنوات). ولأن الأمر كذلك، كان باعثا للإشفاق على حال مصر، وهو يقول ما يقول عن حاجة السلطة إلى آلة إعلامية ثقيلة.

عن خطر اختفاء لبنان التعدّدي

رندة حيدر

وصل أداء السياسيين في لبنان، أخيرا، إلى قمة السلوك المدمّر الذي يتخطّى كل القواعد والمعايير المعروفة في الدول العادية والطبيعية، فقد رأينا رئيس الجمهورية، ميشال عون، يستدعي رئيس الحكومة المكلف، سعد الحريري، إلى قصر بعبدا فوراً، مهدّداً إياه إذا لم يتوصل إلى تشكيل حكومة في أقرب وقت، فإن عليه أن يتنحّى. وبعد رد ناري من سعد الحريري، رأيناه يتوجه إلى القصر الرئاسي، ليخرج بتصريح عن قرب التوصل إلى تشكيل حكومة «مهمة»، مؤلفة من اختصاصيين بحسب المبادرة الفرنسية التي يبدو أنها تحظى حالياً برضا من الإدارة الأميركية. في الليلة عينها، طلع عليها الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، لينصح الحريري بأن حكومة اختصاصيين لن تفلح في المهمة، الذي نسف فكرة حكومة مهمة، وأعاد الأمور إلى المربع الأول. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، ففي باريس، شاهدنا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يلتقي رئيس الدولة العبرية، رؤوفين ريفلين، ورئيس أركان جيشها، آفيف كوخافي، الذي عرض عليه مواقع عسكرية لحزب الله سيستهدفها الجيش الإسرائيلي في أي مواجهة عسكرية مقبلة، موجهاً رسالة تحذيرية شديدة اللهجة إلى الحكومة اللبنانية. قبل ذلك بيوم، أجرى وفد رفيع المستوى من حزب الله مفاوضات مع وزير الخارجية الروسي، لافروف، تناول فيها الوضع الحكومي في لبنان، من بين أمور أخرى، وبدأ في لبنان الحديث عن دور سياسي روسي في لبنان. في هذه الأثناء، تزايد الحديث عن استمرار الجفاء بين السعودية وسعد الحريري، وجرى تداول تقارير إعلامية مقرّبة من أوساط رسمية سعودية، تشير إلى تخلي السعودية نهائياً عن دعمها السياسي له، بذريعة مواقفه المتساهلة مع حزب الله.

في ظل هذه الفوضى السياسية العارمة، ثمّة أكثر من تساؤل يطرحه مواطنون لبنانيون عديدون على أنفسهم في الآونة الأخيرة عن الموقف السعودي من الأزمة اللبنانية الحالية، وهل فعلاً تخلت السعودية عن الزعامة السنية للحريري في لبنان، كما يزعم خصوم الرجل السياسيون الذين يحملونه مسؤولية عرقلة تشكيل الحكومة، بسبب عدم حصوله على ضوء أخضر سعودي واضح؟ وهل الحرب التي تخوضها السعودية ضد وكلاء إيران في المنطقة، وفي مقدمتهم الحوثيون وحزب الله، سيدفع ثمنها اللبنانيون الذين وجدوا أنفسهم، رغماً عن إرادتهم، داخل هذه الصراع المدمّر؟ وهل فعلاً انتهى الدور السعودي التاريخي الداعم لاستقرار لبنان السياسي؟ وهل قرّرت السعودية ترك لبنان في مهبّ الصراع على النفوذ في لبنان بين إيران وروسيا تركيا، مع كل ما يترتب عن ذلك من تداعياتٍ خطيرة؟

سبب اهتمام بعض اللبنانيين وقلقهم أن موقفاً سعودياً واضحاً مما يجري في الحياة السياسة اللبنانية يمكنه أن يعدّل قليلاً في موازين القوى التي تميل، بصورة كبيرة حالياً، لصالح المحور الإقليمي الذي تقوده إيران في المنطقة، على الرغم من تصاعد الأصوات المطالبة بتحييد لبنان عن صراعات المحاور. إن بروز موقف سعودي واضح يدعم استقرار لبنان السياسي والاقتصادي يمكنه أن يؤثر في وجهة الأحداث التي تعصف به، ويحول دون انزلاقة إلى مرحلة يتحوّل فيها من نظام ديمقراطي يؤمن بالتعدّدية وبحق الاختلاف إلى نظام توتاليتاري، يكون فيه حزب الله القوة السياسية الوحيدة الراسخة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، القادرة على إدارة شؤون هذا البلد، بدعم ورعاية من إيران. أو إلى نظام عسكري يحكمه قائد الجيش اللبناني.

ليس من باب المبالغات القول إن هناك أصواتا كثيرة وسط بيئة الممانعة في لبنان، تدعو حزب الله إلى استلام مقادير الحكم بنفسه لمنع الانهيار، تماماً كما هناك أصوات في المعسكر الآخر، تطلب من قائد الجيش استلام الحكم، والحلول محل المنظومة السياسية الفاسدة.

(كاتبة لبنانية)

لماذا يُدافع وائل حلاق عن المعرفة الإسلامية؟

مهنا الحبيل

شاركني زملاء في إسطنبول، الأربعاء الماضي 17 مارس/ آذار الجاري، حفل توقيع الإصدار الجديد، «وائل حلاق وإدوارد سعيد.. جدل ثالث» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2021)، وأكتب اليوم عن رسالة حلاق الأخيرة، والأهم بالنسبة لي في كتابه، أو جدلي المتواضع مع القامتين التاريخيتين.

قرنان لدراسات الاستشراق المكثف، تتحوّل فيهما المجسّات والخوض في رحلة الفكر عن الشرق القديم، والحدث الروحي الذي غيّر العالم، واستعدى الفوقية الغربية في القرون الوسطى، بعد أن فقدت امتدادها في الشرق، في بيزنطة وفي دمشق. لقد تغير العالم، وليس العرب فقط في ذلك التاريخ.

هذا الجذر التاريخي لا يمكن إسقاطه في رحلة القوة المعرفية المعاصرة، ووجود مسارات مصالح صراعية، بين الأمم خارج الشرق أو معه، لا تغيّر هذه السردية التاريخية التي ربطها الاستشراق، بالحقول الأكاديمية الغربية. هذه الضرورة المعرفية هي في الوقوف على نظريات فكرية تمثل غذاءً للعالم، وليس سبكها في إطار خرافي، أو حتى تصويري تجميلي، مخافة أن تُفسح لها منصّة الحوار والتأمل، فيكتشف العالم أن هناك دواءً غير الدواء المغشوش للحداثة، وقصة كونية أكثر انسجاماً مع عقله، من عقلانية الحداثة، وروحاً أخلاقية وقيما، كانت أكثر قدرةً، لصناعة حداثةٍ تفتح بوابة سعادةٍ مقترنةٍ مع التطور، منسجمة مع حياة الطبيعة للمؤمنين بالإسلام وغير المؤمنين به، لكن ذلك كله لم يحصل، فصوّر الشرق سلطانا مستبدّا وغانيةً مسروقة.

ينفي حلاق أن قاعدة الإيمان الروحي لقيم الشرق، وقد طرحها ماكس تشيلر، توضع (بالضرورة) تحت استبداد ديني ملزم، لأن فهم رحلة التكوين الأخلاقي للفرد لا تتعارض مع رؤية الكون الذي يقوم على العدالة والإحسان، ولا يجيز هذا التكوين إعطاء الاستبداد الديني أي حالة خصوصية، تعصف بقواعد العدل الذي قام عليه العالم، في قانون «الشريعة». وبالتالي فهم العسف الظالم لأنظمة الاستبداد السلطوي، فيما أطلقت على عهدها الخلافة (بعد الراشدين) أو الحكم الفردي القُطري، واستخدام الدين، هو إسقاط قيمة العدل وافتراء على المشرّع، ومعصية كبرى في نصوص القانون ذاته، حين يبطش بها الحاكم، أو أفتى له شيخ السلطة، لا عالم المعرفة.

يشير حلاق في معضلة إعاقة الوصول إلى الترياق المعرفي للفكر الإنساني، إلى موقف الباحث الاستشراقي، كيف يحقق نتيجة مختلفة للفهم، من دون أن يكون موقفه منصبّاً، على الرؤية المُهينة، بأنه يُحلل فهم الشرق نيابة عن المسلمين (المتخلفين)، ثم يقدّم لمشروعه التمييزي هذه الصورة المصنوعة، ويُعيد بعثها لأجيال الشرق ذاته، فهذا التدوير يبقي مصالح القوة، بغض النظر أُسميت الكولونيالية الرأسمالية أو التقدم الحداثي، فالمحصلة واحدة.

يُبدع حلاق في النظرة الشمولية للسردية المعرفية لسيادة الحداثة للتاريخ، هذه النظرة بالفعل تم تصديرها إلى الشرق وأجياله، وهو موقع التاريخ أمام المعرفة الحداثية. التاريخ هنا هو مفعول به باستمرار، الفاعل الحداثة والتقدم، فلا يُنظر إلى الحدث والتاريخ القديم بمنظور الاستسقاء المعرفي المجرّد لصالح الإنسانية، وزرعها في مسار المشترك، ثم النظر إلى كوارثها، كما إلى إبداعات التاريخ الحضاري بهذا المعيار الأخلاقي.

وتتجذر أمام الباحث، وهو يستكمل رحلة حلاق عن الأزمة الأخلاقية العميقة لرحلة البحث الأكاديمي، هيمنة القوة واعتماد نظرية التمييز، وبالذات قهر قيم الشرق لسلب أهليته، وللتشكيك في إنسانيته، والشرق هو المدافع الأخير عن معايير القيم والمثل الإنسانية العليا، المشتركة للبشرية، في حين دمّرت الإنسانوية الحداثية بيئة العالم وهشّمت تاريخه، ووضعته في حديقة حيوان مفترس، بحسب منظور القوة، أليست هذه الحداثة هي ذاتها: كانت تعرض طفلاً أفريقيا في حديقة حيوان عامة في أوروبا؟ حسناً ما هو المعيار إذن، لنفهم ذواتنا كإطار إنساني ذي بعد روحي أخلاقي؟ لا يمكن أن يتم ذلك من دون العودة إلى الأسئلة الأولى، وهي المادة في تاريخ الإنسان، هل هي اللذّة الفردية أم مصلحته الإنسانية الوجدانية وشراكتها مع الآخر، الجواب هو معركة الحرية، نعم الحرية الثقافية، بل الحرية الإنسانية.

> لا يمكن أن يصل الآخر المقابل للشرق إلى فهم ترياق حلاق في المعرفة الإسلامية، من دون أن يُصلح مصادر الذات الأخلاقية

المعرفة السيادية هي سور وسجن، لأنها ببساطة الوجه الآخر للقمع، كيف يمكن أن أكون حرّاً من دون أن أحرّر مصادر معرفتي، من دون أن أتيقن من أن طريق الإنسان، كل الإنسان في حياتي، يسير بانتظام أخلاقي، ومرجعية معرفية، على الأقل في تحرير النظرية. وبالتالي، لا يمكن أن نصل إلى الحل من دون الانعتاق من النزعة الأحادية للحداثة في التاريخ، كما يؤكد والتر مانيولو، والأحادية في تراث المعرفة، وفي قيمها النصية والتطبيقية، فيشير حلاق إلى الرؤى النقدية داخل الحداثة. وهذه المرّة، يلامس الأزمة بمشرطه الدقيق، كل هذه الرؤى النقدية لهيمنة القوة على المعرفة وتحديد من هو البدائي، ومن هو التقدّمي المتطور، لم تصل إلى العمق. يسرد حلاق هنا سلسلة أسماء للفلاسفة النقاد، فردريك نيتشة، ميشيل فوكو، هايدن وايت، وميشيل دي سيرتو، لماذا فشلت كل هذه المحاولات، على الرغم من أنها قد قامت بعض دوافعها، على استشعار أخلاقي، ولكنها انتكست في بعض الحالات، وقدّمت أمثلة فشل ذريع.

لأن المصدر الآخر غائب، ولا يؤمن بأن التاريخ يدور بين حلقات البشرية، وليس مَفرَزَةً طبقية بين جغرافيا الشمال والجنوب، لكن هذا التاريخ المعرفي الدائر لم يُستدع، ولم تعالج تقنيات النفس في استدعائه، لم ينظر إلى حياة الإنسان والمخاطر التي زُرعت في طريقه في كل مكان، منذ الصرخة الأولى، حتى خنقه بالتلوث كل أنواع التلوّث، حتى أضحى دمية تديرها الحداثة الرأسمالية. لقد تحوّل الإنسان إلى سلعة كاملة، فلا يمكن أن يصل الآخر المقابل للشرق إلى فهم ترياق حلاق في المعرفة الإسلامية، من دون أن يُصلح مصادر الذات الأخلاقية، ويفترض، كرحلة باحث مستقل، حتى بدون إيمان برؤية الآخر، أنني لن أصل إلى المعلومة من دون الأداة المطلوبة. والأداة هنا ليست صناعة مادية، ولكنها تدريب روح أخلاقي، حينها سيصل الباحث الغربي إلى الدرب المضيء.

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الخطر الصيني على العرب

سامر خير أحمد

لم يساعد انخراط الدول العربية، حتى الساعة، في خطة «الطريق والحزام» الصينية، إلّا قليلاً، وبشكل غير مؤثر تنموياً، على تطوير صناعات وطنية عربية، تستخدم المواد الخام العربية والتكنولوجيا الصينية الحديثة، بحيث تكون رافداً مهماً للاقتصادات العربية. والصين لا تساعد الدول الأخرى، ما لم تفكر تلك الدول في مساعدة أنفسها، عبر استثمار الحاجات الصينية السياسية والتجارية. بكلمات أخرى، ما لم يمتلك العرب خطة استراتيجية تضغط على الصين، فإن الصين ستواصل سياستها في تمهيد الطريق لبيع منتجاتها في كل أرجاء العالم، بالسيطرة على طرق النقل والموانئ والأسواق العالمية، من دون أن تقدم لتلك الدول، في المقابل، ما يستفزّ القوى الدولية التقليدية التي لا ترغب في تحوّل الدول النامية إلى دول صناعية.

تفضّل الصين، إذن، الحصول على أكبر مكاسب تجارية ممكنة في العالم، من دون الظهور بمظهر من يسعى إلى تغيير موازين القوى، خصوصاً في المناطق الساخنة، ومنها الشرق الأوسط، وتضع في اعتبارها أن إنجاز أهدافها الاستراتيجية سيكون أكثر سهولةً من دون إثارة حفيظة الولايات المتحدة والقوى الكبرى. .. هل يمكن لعاقل أن يتوقع غير ذلك؟ هذا هو السلوك الطبيعي لأي قوة صاعدة. مشكلتنا إذن فينا نحن: أننا لا نمتلك خطة.

على الجانب الآخر، عانت سمعة الصين كثيراً في المنطقة العربية خلال العامين الأخيرين، لسببين، ثانيهما نسبة ظهور فيروس كوفيد- 19 وانتشاره إلى الصين. أما أولهما وأكثرهما أهمية فهو قضية قومية الإيغور المسلمة في إقليم شينجيانغ (شمال غرب). في الحقيقة، يؤيد عرب كثيرون رواية أن الصين مارست اضطهاداً عرقياً تجاه هذه القومية، لكونها قومية مسلمة، ولا يوافقون على أن أهدافاً سياسية أو انفصالية جرت في الإقليم. عند هذا الحال، يكون سهلاً انتشار نظرة سلبية تجاه الصين بين الشعوب العربية، تحطّم جهوداً هائلة قامت بها حكومة بكين على المستويين، الاقتصادي والثقافي، لرسم صورة إيجابية لها في العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية.

وهذا يعني أن إصرار الصين على التركيز على البعد التجاري الحكومي في علاقتها مع الدول العربية، عوضاً عن البعد التنموي الذي يُفترض أن توفّره شراكة اقتصادية حقيقية بين الطرفين، سيقود إلى شيوع تلك النظرة السلبية تجاهها خلال السنوات القليلة المقبلة، والتي قوامها أن الصين تمثل خطراً على العالم العربي، ولا تهتم بغير مصالحها المباشرة، تماماً كما تمثل القوى الدولية الأخرى ذات المصالح «الإمبريالية»، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

من فائض القول التذكير بأن العلاقة المطلوبة بين الطرفين، كي تحقق فكرة «الربح المشترك» بينهما، لا ربح طرف واحد منهما وحسب، إنما تختصرها عبارة من ثلاث كلمات: «النفط مقابل التكنولوجيا». إذ ما تزال الدول العربية على قائمة أكثر الدول تصديراً للنفط إلى الصين، وهي المادة التي تحتاج الصين استيرادها لاستمرار نموّها. وعلى الرغم من تصدّر روسيا تلك القائمة في السنوات الأخيرة، وتوجه الصين إلى استيراد كميات كبيرة من النفط من الولايات المتحدة خلال الشهور الأخيرة، فإن السعودية والعراق ما يزالان من كبار موردي النفط إلى الصين، وهذا يعني أنه يمكن للعرب إقامة شراكات استراتيجية مع الصين، يحصلون فيها على تكنولوجيا صناعية متقدّمة، مقابل تلبية حاجاتها المتزايدة من النفط. ولن تتغيّر نظرة الشعوب العربية إلى الصين، ما لم ينعكس الحضور الصيني في الدول العربية إيجابياً على حياة الناس، من خلال استثمارات صناعية تنقل التكنولوجيا، وتوفر فرص عمل، لكن هذا لن يحصل ما لم يصرّ عليه العرب.

> التركيز يجب أن يكون على النتائج التي تخدم المشروع الوطني النهضوي، لا على الأيديولوجيات

بالطبع، لا تجري العلاقات الصينية العربية في الفراغ، بل في منظومة علاقات دولية تعتبر فيها الولايات المتحدة اللاعب الأول. والعرب معنيون بإرضاء أميركا قبل إرضاء شعوبهم أو تنمية بلدانهم. وأميركا لا تريد للعلاقات العربية الصينية أن تأخذ ذلك المنحى التنموي، لأنه سيغير موازين القوى في الشرق الأوسط، وكذلك موازين القوى المالية في العالم ضد مصلحة الدولار. وهذا معناه أننا مستسلمون في خططنا الاستراتيجية، إن وجدت، للقدر الأميركي، وأن الصين تحسب حسابه، لا خشية من أميركا، بل كي لا يؤثر سلباً على نموها الاقتصادي المتسارع.

هل يريد الطرفان، الصيني والعربي، شراكة استراتيجية إذن؟ يبدو أن ذلك ليس صحيحاً، مع أنه في مصلحة الطرفين. تبدو الصين مكتفية بشراء النفط العربي، وتوسيع أسواقها في المنطقة العربية، والعرب يكتفون بالعائدات التجارية، ويواصلون التحالف السياسي مع الولايات المتحدة. إنه واقع محبط على مستوى متّخذي القرار، والأسوأ منه أن صورة الصين تضرّرت في المنطقة العربية، ما يعني أن التحالف الاقتصادي معها لن يكون، على المدى القريب، مطلباً شعبياً عربياً. وهذا في المحصلة يفوّت على العرب فرصة تاريخية جديدة لـ«مصاحبة حضارية» مع الصين، يمكنها أن تنتشلنا من التخلف الحضاري الذي نعيشه.

(كاتب من الأردن)

الفلسطيني غائباً حاضراً في الانتخابات الإسرائيلية

نهاد أبو غوش

مضت سنوات طويلة على تلك الأيام التي كان فيها الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، يسمي عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيلية «سلام الشجعان»، مستلهما عبارة الرئيس الفرنسي الأسبق، شارل ديغول، الذي تحرّرت الجزائر في عهده. وظل عرفات يسمّي رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق رابين، الذي وقع معه اتفاق أوسلو، «شريكي»، حتى بعد اغتيال هذا الأخير صار اسمه «شريكي الراحل»، للإيحاء بأن السلام معه كان خيارا إسرائيليا جدّيا.

والحقيقة أن لا الإسرائيليين بشكل عام، ولا رابين بشكل خاص، كانوا يبادلون عرفات هذه الحفاوة بعملية السلام المتعثرة، ولا أحد منهم أطلق على عرفات أية صفة تقرنه بالسلام. بل تعدّدت الأسماء التي تربطه بـ«الإرهاب»، وتعتبره العقبة الكأداء أمام عملية السلام، من قبيل تسميته «الإرهابي في المقاطعة»، أو وصفه بالشخص غير ذي الصلة. قلة قليلة جدا من القادة الإسرائيليين، وتحديدا من حزب ميريتس اليساري، وقادة حركة السلام الآن مثل مؤسسها أوري أفنيري، كانوا يواظبون على زيارة عرفات في مقرّه، ويعلقون آمالا عريضة على إمكانية تحقيق السلام لفائدة الشعبين.

الآن لا يأتي أي قائد إسرائيلي يهودي مهم على ذكر عملية السلام، وتتجه الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة نحو الانتخابات، اليوم، 23 مارس/ آذار الجاري، من دون أن يشار حتى للشعب الفلسطيني إلا بشكل عابر، وبما يخدم السياق الإسرائيلي الهادف لتكريس الاحتلال، فعلى الرغم من أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخية يساوي عدد الإسرائيليين اليهود، قليلا ما يوصف الفلسطينيون بأنهم شعب، وإنما يشار لهم بأنهم «سكان المناطق»، أو «السكان الفلسطينيون في يهودا والسامرة»، أو «عرب إسرائيل» في إشارة إلى الباقين في المناطق المحتلة عام 1948 وفرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية.

أبرز ملامح الانتخابات الإسرائيلية اختفاء ما كان يسمّى «معسكر السلام» الإسرائيلي إلى حدّ يقارب الاندثار. وإذا استثنينا القوى السياسية الممثلة للفلسطينيين الباقين على أرضهم، فإن الحزبين الباقيين من قوى معسكر السلام، العمل وميريتس، يترنّحان ويراوحان في الاستطلاعات حول نسبة الحسم، وحتى لو بقيا في المشهد السياسي الإسرائيلي فإنهما لا يوليان «السلام» مع الفلسطينيين أية أولوية تذكر، ويركزان، في دعايتهما وبرامجهما، على الحقوق المدنية، وضرورة الخلاص من حكم نتنياهو الفاسد، وقضايا أخرى اجتماعية وسياسية داخلية. ولأنهما متهمان بمحاباة الفلسطينيين على حساب الإسرائيليين، ينحو هذان الحزبان دائما إلى إثبات صهيونيتهما، واتهام الفلسطينيين بالمسؤولية عن فشل عملية السلام كما فعل حزب العمل، أو الحديث العابر عن «حل الدولتين» مع التراجع عن الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كما فعل «ميريتس» الذي لم يكتف بذلك، بل إن أحد قادته، الجنرال يائير غولان، أيد خطة الضم إذا كانت ستؤدّي، حسب رأيه، إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

ومن نافل القول الإشارة إلى أنه لا يوجد أي حزب إسرائيلي صهيوني يمكن أن يؤيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، أو ينتقد جيش الاحتلال وجرائمه في الأرض المحتلة، أو يغامر بالدعوة إلى حدود الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967. ويعود اضمحلال معسكر السلام من خريطة الأحزاب المتنافسة، كما من ميدان العمل الجماهيري على طريقة حركة السلام الآن، لأسباب كثيرة، منها ما هو داخلي والتحولات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، ومنها ما يعود إلى أداء الفلسطينيين وانقساماتهم التي بدّدت طاقاتهم بدلا من تركيزها على مواجهة الاحتلال بما يجعله باهظ التكاليف، فيكون خيار السلام أجدى وأفضل.

باقي الأحزاب الإسرائيلية التي تخوض الانتخابات يمينية، سواء بمنطلقاتها الأيديولوجية أو موقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي تنقسم إلى أحزاب اليمين العلماني (الليكود، أمل جديد برئاسة جدعون ساعر، حزب يمينا المتطرّف والاستيطاني، إسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان الداعي إلى ترحيل الفلسطينيين من مناطق 1948) واليمين الديني، ويشمل حزبي شاس ويهدوت هتوراة، وحتى الحزب الذي يصنّف وسطا، أي حزب يوجد مستقبل، برئاسة يائير لبيد، المنافس الأبرز لنتنياهو كما تشير الاستطلاعات، فهو وسطي في القضايا الداخلية لجهة علمانية الدولة ومواجهة نفوذ الأحزاب الدينية، لكنه يميني تماما، ولا يختلف عن مواقف الليكود تجاه القضية الفلسطينية والموقف من الاحتلال.

> أبرز ملامح الانتخابات الإسرائيلية اختفاء ما كان يسمّى «معسكر السلام» الإسرائيلي إلى حدّ يقارب الاندثار

باتت جميع هذه الأحزاب تنطلق من قانون القومية العنصري وتسلّم به، وهو القانون الذي يحصر حق تقرير المصير في «أرض اسرائيل» باليهود، كما يعتبر الاستيطان أولوية قومية للدولة. ولا تخفي هذه الأحزاب تأييدها الصريح لخطة الضم والسيطرة على أوسع مساحات ممكنة من المناطق المصنفة ج، والخلاف هو فقط حول مساحات الضم، وهل تشمل جميع المستوطنات، أم تقتصر على الكتل الاستيطانية الكبرى.

فكرة إهمال 6,5 ملايين فلسطيني على أرضهم وإنكارهم، لا تبدو منطقية، لذلك يجري التحايل عليها بالتمييز بين الفلسطينيين، من خلال محاولات إخراج قطاع غزة من المعادلة بشكل كامل، وتصويره خطرا «إرهابيا» لا غير. أما فلسطينيو الضفة الغربية فهم مجرّد سكان حقوقهم فردية ومعيشية وحياتية، وأقصى ما يمكن منحهم من حقوق السماح لهم بالعمل في إسرائيل، ولا حقوق سياسية أو وطنية لهم. وحتى عند الحديث عن شكل الحل النهائي الذي يطرحه نتنياهو فهو كيان لا سيطرة له على الأرض، ولا على أجوائها وباطنها ومواردها المائية، ولا الحدود والمعابر، ولا حتى على المجال الكهرومغناطيسي. ويختم نتنياهو وصفه هذا الكيان بالقول متبجّحا «إذا أرادوا أن يسموها دولة فليسموها»، مع أنه ادّعى، في أكثر من مناسبة، استحالة تحقيق سلام مع هذا الجيل من الفلسطينيين، وأن أقصى ما يمكنهم الحصول عليه هو السلام الاقتصادي.

الفلسطيني، في نظر الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة، هو المشكلة، وهو «الآخر» الذي لا يرغبون بإطالة الحديث عنه، وهو الخطر الديمغرافي، أو القنبلة الموقوتة. والغريب أن نتنياهو، وفي غمرة تشبثه بالسلطة، وقتاله من أجل مقعد او مقعدين إضافيين في البرلمان (الكنيست)، اكتشف أنه يمكنه بذل جهودٍ لانتزاع مقعد أو أكثر من الوسط العربي المستاء من أداء القائمة المشتركة، والمتعض من انقسامها وخلافاتها. وقد شجّع هذا التوجه أحزابا أخرى على التوجه إلى الناخبين العرب الذين كان التحريض على نسبة مشاركتهم في الانتخابات الأسلوب الذي استخدمه رئيس الوزراء اليميني لتخويف اليهود وحضّهم على زيادة نسبة التصويت له ولحزبه قبل أعوام قليلة، ما مكّنه من مواصلة الاحتفاظ بالسلطة.

(كاتب فلسطيني)

(مناحيم كهانا/فرانس برس)

أخيراً... الجاني أمام محكمة الجنايات

عيسى الشعيبي

في أول خطوة على طريق طويل وشاق، وبعد صبرٍ جميلٍ وانتظارٍ طال سنوات مفعمة بترقبٍ مديد، وخشيةٍ من وقوع المفاجآت، خطّت محكمة الجنايات الدولية، في التاسع من شهر مارس/ آذار الجاري، أولى خطواتها على الدرب المليء بالصعاب والعراقيل، بإصدارها إخطاراً أمهلت بموجبه حكومة إسرائيل شهراً للرد على طلب الشروع في التحقيق بالجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة عام 2014، والجرائم المرتكبة بحق المدنيين العزّل في مسيرات العودة، فضلاً عن جريمة الاستيطان المستمرّة على رؤوس الأشهاد منذ العام 1967.

تكتمت إسرائيل على هذا الطلب، وتغاضت عنه، لأمر معلوم، وسائل الإعلام الفلسطينية، المستغرقة تماماً في مسألة الانتخابات التشريعية التي لا تقل أهمية عما عداها من أخبار أخرى تتصدر المشهد السياسي الراهن في رام الله وغزّة. وإذا كانت خطوة محكمة الجنايات أولية، وذات مفعول تراكمي متدرّج وبطيء، فإن من المقدّر له أن يطول، بدوره، أعواما أخرى طويلة، تُرغم خلالها آخر دولة احتلال على أن تظل واقفة على «رجل ونص» في قفص الاتهام. ذلك أن هذه هي المرّة الأولى في تاريخ الصراع الذي دخل في أطوار كثيرة، على مدى نحو قرن، تتعرّض فيها دولة قامت بالحديد والنار، وارتكبت شتى المجازر والجرائم والانتهاكات، وبدت فوق القانون الدولي، لمساءلة من مرجعيةٍ قانونيةٍ دوليةٍ ذات شأن يعلو ولا يُعلى عليه، في سابقة هي الأخرى غير مسبوقة، تشكّل، في حد ذاتها، علامة فارقة في مسار كفاحي متعدّد الأشكال والأدوات، كان بلوغه، حتى الأمس القريب، من ضروب أحلام اليقظة، وهدفاً دونه خرط القتاد.

ويزيد من أهمية هذه المذكرة القانونية الملزمة التي لم ترد عليها إسرائيل بعد أنها تخص الدولة «الديمقراطية» المزعومة في الشرق الأوسط، أو قل الابنة المدلّلة للغرب، المنتسبة لمنظومته القيمية، وليس مجرّد دولة أفريقية من تلك الدول التي درجت كل من محكمة العدل ومحكمة الجنايات الدوليتين على معاقبة قادتها، بلا حرج، عن فظائع مماثلة، أو ربما أقل بشاعة، وهو أمر يذلّ الدولة العبرية أكثر فأكثر، ويهشّم ادّعاءها بلدا متحضرا، وملاذا أخيرا للناجين من الهولوكوست، وأيضاً ضحية أبدية، كما ترى في ملاحقة قادتها ومحاكمتهم أمام العدالة الدولية تقويضاً لتلك الصورة المغطّاة بمسحوق مكياج رخيص، تنثال ألوانه عند احتدام ضوء الشمس.

ولعل كل هذه الحفاوة المبرّرة تماماً بخطوة محكمة الجنايات المنتظرة بفارغ الصبر، وهذه البهجة النادرة في زمن كورونا، نابعة أساساً من أن هذه المذكرة القضائية فاتحة لما سيليها من إجراءاتٍ لاحقة، وخطوة تنفيذية أولى لا عودة عنها، حتى مع رحيل المدعية العامة الحالية فاتو بنسودا وحلول كريم أحمد خان مكانها بعد ثلاثة أشهر، كما أنها أيضاً خطوة عملية ملموسة، تكاد تشكل أمر عمليات استهلاليا، لإدارة عجلة المطاردة وتوقيف الجنرالات في المطارات، فوق أنها خطوة مؤسّسة على قرار المحكمة ذاتها، الصادر قبل نحو 50 يوماً، بانطباق اختصاصها القضائي على أراضي الدولة العضو في نظام روما الأساسي، دولة فلسطين (غزة والقدس والضفة الغربية)، وفي ذلك وحده إقرار مبدئي بحدود الدولة الفلسطينية.

حتى زمن غير بعيد، كانت الرواية الإسرائيلية تلقى قبولاً على أوسع نطاق، ليس فقط في الدول الغربية، وإنما أيضاً لدى الرأي العام في الدول الصديقة، كما كانت ماكينتها الإعلامية الهائلة تنجح، في أغلب الأحيان، بإحراز تفوّق كاسح على وجهة النظر العربية، مستفيدة من سوء الأداء، وتخلّف الطرح، ناهيك عن الاستغلال المكثف لركاكة الخطاب الإعلامي الفلسطيني ومزقه، والاستثمار الجيد في الأخطاء القاتلة، بما في ذلك خطف الطائرات وتفجير الحافلات، واستهداف المدنيين، الأمر الذي كاد يدمغ الكفاح الوطني العادل بصفة الإرهاب الذميمة.

نوال السعداوي... النسخة الإسلامية

محمد طلبة رضوان

«إنكم معشر الأساتذة الغربيين تحرّضوننا للخروج على ديننا، والتمرّد على ثقافتنا وحضارتنا، وتزعمون أن الإسلام يعادي المرأة وحقوقها، وقد اطّلعت على أمور كثيرة لديكم من التمييز والتفرقة والنظرة الدونية للشعوب الأخرى، وهو ما لا يمكن أن نجد له مثيلا في ديننا ولا في ثقافتنا، ولا في تقاليدنا».. هذه الكلمات قالتها نوال السعداوي، في لقاء علمي في واشنطن، عام 1994. روى لي الحكاية، بتفاصيلها، العلامة الأصولي الأزهري، طه العلواني، رحمه الله، وكان مدعوا للقاء، وسمع ما قالته السعداوي، وبكى تأثّرا، ليس لأن ما قالته جديد عليه، وهو الذي نشأ في الأوساط الشرعية، وسمع مثله آلاف المرّات، وإنما لأنه صدر عن نوال، وهو ما لم يتوقعه الشيخ، وتوقع ضدّه، وفق صورتها النمطية الساذجة لديه، بكى الشيخ من نفسه وعليها، وتمنّى للسيدة الخير، ودعا لها بخير، وسجّل موقفها في كتابه «لا إكراه في الدين» (طبعة ثانية، 2006) عرفانا واعتذارا.

ما أسهل أن تأتي بنصوصٍ لنوال السعداوي تُثبت كفرها، وما أسهل أن يأتي غيرُك بنصوص وشهادات تثبت إيمانها، ويتحوّل النقاش حول «مشروع مفكّر» إلى سجال فقهي ونصوصي حول، الإيمان والكفر، الجنة والنار، الإسلاميين والعلمانيين، من معنا ومن علينا. .. قراءات طهرانية، وأخرى قَبَلية، وهو ما يتكرّر عند تقييمنا أي مفكر، طارق البشري إسلامي أم وطني، محمد عمارة عقلاني أم سلفي، نصر أبو زيد مسلم أم كافر، نوال السعداوي مؤمنة أم ملحدة؟ كل فريق يأتي بنصوصه الحرفية المأخوذة من سطر هنا أو تصريح هناك، ويُهمل رصد التجربة، في مجملها، واقعها، وسياقاتها، ومخاضاتها، ومكابداتها، وتقلّباتها، ويفرح بما لديه، ويقدّم لجمهوره ما يشتهي، ويحصُد الإعجابات الكاذبة، وتستمر الملهاة المأساة.

حين يخبرني أحدهم أن فلانا قال، أسأله متى قال، وأين قال، في أي موقفٍ وفي أي سياق وفي أي تاريخ وفي أي ظرف، وفي أي سن، وفي أي وسيط، هل كتب مقالا أم كتابا، أم «بوست» ردا على آخر، أم تعليقا ردّا على تعليقات، أم استفزه مذيع «توك شو» لينتزع منه ما لم يقصده حرفيا؟ من هنا، يمكنني التمييز بين معرفة هادئة وأخرى أنتجتها سجالاتٌ ونزاعاتٌ ومناظراتٌ، لا قيمة لها.

ثمّة تيار كامل من الكتاب والباحثين والمفكرين والمناضلين يمكن أن يسمّى «تيار الحنق»، وحده الحنق ما يدفعه إلى البحث والمعرفة والاشتباك، وحده ما يحرّكه، يقوده، يسيطر عليه. وهو حنق نبيل، وغضب مشروع، وسخط واجب، يدفع إليه سوء الأحوال، ويغذّيه استمرارها، ويؤجّجه تبريرها وتمريرها وتديينها، ومن ثم تأبيدها. لم تكن نوال السعداوي جزءا من هذا التيار، كانت تيارا وحدها، نسوية قبل الحركة النسوية. وقفت، ربما عقديْن، وحدها، تقاتل من أجل حقوق بنات جنسها، الدينية والسياسية والاجتماعية والشخصية، سبقت شيوخ الأزهر ولجانٍ الفتوى في تجريم الختّان، ليس لأنها تفوقهم علما، ولكن لأنها تفوقهم شجاعةً، واجهت مجتمعها بكل ما يقلقها، تكلمت على قدر سكوته، تجرّأت على قدر استبداده، تبجّحت على قدر غروره، مارست التفكير بصوت مسموع، والصراخ بصوت مكتوب، انتزعت حق التجريب، وحق الخطأ.

مع نوال السعداوي لا أتوقف كثيرا أمام صحة فكرة أو خطئها، مثاليتها أو واقعيتها. أتوقف، أولا، أمام قدرتها على طرحها، جنوحها، جموحها، طموحها، قوة إلقاء «طوبة» مؤنّثة في وجه زمن ذكوري، معدوم الرحمة والرجولة، وإسالة الدماء منه أيامًا وشهورا وسنين. لم تكن نوال واقعية، ولم تكن المسافة بين مشاعرها وكتاباتها كبيرة، ولم تهتم هي بتبرير أفكارها أو تشفيرها، طرحت ما لديها، كما هو، ودفعت ثمنه، حية .. وميتة. لا أعرف إذا كانت نوال السعداوي مؤمنة أو لا، ولا أعرف أنها تعرف، ولا أعرف أحدا يعرف. هذه التجارب الفكرية المؤلمة أكثر تعقيدا وتركيبا من أن يقف على حقيقتها أحد. وحده، جل شأنه يعلم السر وأخفى، ولذلك فهو وحده «الديّان» .. من حسن حظنا.

سورية بين ثورة الشعب ومؤامرة النظام

عبد الباسط سيدا

هل ما يحدث في سورية منذ عشرة أعوام ثورة أم مؤامرة؟ سؤال مركّب، يتضمن محورين رئيسين، تتمفصل حولهما المناقشات والجدالات. كما تتوزّع بينهما حجج النظام وأتباعه والمرتبطين به، والمستفيدين منه، وأنصاره ورُعاته على المستويين، الإقليمي والدولي، وتلك التي تخص المناهضين للنظام من السوريين من جهة أخرى، وهؤلاء هم الأغلبية الساحقة، ثاروا على نظام الفساد والاستبداد بصورة علنية، وتحمّلوا نتيجة مواقفهم. أما الصامتون الذين لم تسمح لهم ظروفهم، وربما تقديراتهم واعتباراتهم الخاصة، بالتعبير عن مواقفهم صراحة، فهم أيضاً يدركون تماماً الإدراك أن النظام هو المسؤول الأول عما آلت إليه أوضاع البلاد والعباد؛ ولن تتعافى سورية بوجوده.

يدّعي النظام وأتباعه ورعاته أن سورية كانت بألف خير، كانت مستقرّة، وكان الناس «عايشين» كما يقال، على الرغم من الصعوبات التي كانت بسبب نهج «المقاومة والممانعة» و«الصراع مع العدو الإسرائيلي»، وتعرّضها «للضغوط والعقوبات من أميركا وعملائها من دول المنطقة». ما زال هذا الخطاب معتمداً من نظام بشار وأتباعه من قوميي محور «المقاومة والممانعة» ويساريه وعلمانيّيه، كما أن هذا الخطاب هو الذي يستخدمه النظام الإيراني مع مليشياته في سورية ولبنان والعراق واليمن.

أما ملفات الفساد الكبرى الخاصة بالعائلات المافياوية التي ما زالت تتحكّم بالسلطة والثروات منذ ما قبل الثورة، ومعاناة أكثر من نصف السوريين قبل الثورة من الحاجة والفقر، واستبداد الأجهزة الأمنية، وتنكيلها بالسوريين، وتحوّل الأحزاب والمنظمات الشعبية إلى مجرّد واجهة تزيينية للسلطة المتوحشة، وتحكّم تلك الأجهزة بمفاصل الدولة والمجتمع، وتدخلها في أدق تفاصيل الناس، بدءاً من مسألة الحصول على العمل أو الترخيص لأي عمل، أو أي عقد بيع وشراء، وحتى موافقات السفر .. إلخ.

أما مسائل حرية التعبير والنشر، وتأسيس الجمعيات والأحزاب فقد كانت من المحظورات، حتى في مجال التعبير عن المطالبة بها. وعن الاستقرار المزعوم، فقد كان بفعل أساليب القمع والتدجين، حتى وصل أهلم الحكم إلى قناعةٍ زائفةٍ مفادها بأنهم قد أصبحوا في منأى عن أي تهديدات، وبات في مقدورهم سن القوانين، وإصدار المراسيم، بل الدساتير، المفصّلة وفق حساباتهم. فثبّت حافظ الأسد، في دستوره المادة الثامنة التي نصّت صراحة على قيادة حزب البعث الدولة والمجتمع، أي أنه ثبت قيادته الشخصية باعتباره القائد الملهم لذاك الحزب. كما أصدر قانون 49 لعام 1980 الذي نصّ على إعدام كل من يثبت انتماؤه إلى جماعة الإخوان المسلمين. وأصدر نجله بشار المرسوم 49 لعام 2008 الذي حوّل مناطق واسعة في المحافظات الشرقية، خصوصا في محافظة الحسكة، إلى مناطق تخضع لإجراءات استثنائية تستوجب الحصول على موافقات معقدة من مختلف الأجهزة الأمنية والوزارات في عمليات بيع العقارات والأراضي الزراعية وشرائها، بحجّة أنها مناطق حدودية، الأمر الذي كان يعني، بطبيعة الحال، خنق هذه المناطق، وسد كل المنافذ أمام إمكانية حلحلة اقتصادية في ميدان العمران، وسوق العقارات، وهي المناطق التي كانت أصلاً مهملةً مهمشةً من النظام، بل كانت ميداناً للنهب الذي كان يمارسه المسؤولون الأمنيون وشركاؤهم هناك.

أما لعبة توريث الجمهورية التي شارك فيها أركان النظام، بمن فيهم من تركه لاحقاً، تحت تهديد أرباب الأجهزة الأمنية، فهي قد باتت وشماً يُعرف به نظامٌ يتبجّح حاكمه الوارث بالعفة والشعارات الكبرى التي كانت، وما زالت، مجرّد قنابل دخانية استخدمت للتمويه على ما كان يجري في الداخل من قمع للحريات، وسلب ونهب للثروات، وتسطيح للعقول والضمائر.

ولم يكتف هذا النظام بسطوته على الداخل السوري وحده؛ بل مارس العنف والإرهاب بكل الأساليب لإزاحة المعارضين اللبنانيين الذين كانت ينتقدون تغلغل النظام السوري في الدولة والمجتمع اللبنانيين، وذلك بالتنسيق مع النظام الإيراني. حتى تمكّن حليفه، حزب الله، من التحكّم بالدولة اللبنانية، ومكّن الفاسدين الذين أجهزوا على الاقتصاد اللبناني الذي يترنّح اليوم محتضراً، ما لم تحدُث معجزة ما. كما تَشارك النظام نفسه مع النظام الإيراني في تفجير الأوضاع في العراق؛ لمصادرة أي احتمالية لنموذج حكم ديمقراطي، ولو في حدوده الدنيا، في العراق، وذلك لتيقّنه من أن رياح التغيير ستمتد من العراق إلى سورية أيضاً، لأسباب كثيرة، منها النقمة الشعبية على حكم «البعث»، واستبداد الزمرة الحاكمة وفسادها. ولذلك نرى أن الحملة الديماغوجية التي قادها النظام، وألزم أتباعه والمنتفعين منه، وتدّعي أن هناك مؤامرة كونية على سورية، ما هي إلا واحدة من وسائله المعهودة لتسويغ حربه على الشعب السوري، عبر تسويق أكذوبة محاربته الإرهاب، وهو النظام الذي اعتمد الإرهاب أداةً لقمع السوريين في الداخل. ويُشار هنا، على سبيل المثال، إلى ما فعله في حماة عام 1982، وفي القامشلي عام 2004؛ هذا فضلاً عن حالات البطش بالمعتقلين في سجونه وأقبيته التي كانت دائما مكتظةً بالمنتقدين والمعارضين لسياساته وممارساته.

لن ندخل هنا في المماحكات والتعريفات النظرية الخاصة بضبط مفاهيم الثورة والانتفاضة والحراك الشعبي، وغيرها من المفاهيم اللغوية التي تستخدم في هذا المجال. وإنما نتناول الوقائع التي حدثت على الأرض، على أن يحدّد المنظرون والمفكرون المصطلح المناسب لبيان ماهية ما حدث ويحدث في سورية منذ مارس/ آذار 2011.

لقد تمكّن الشعب السوري، بفطرته السلمية، ومنذ اليوم الأول، من تحديد خياراته الوطنية، فكان التركيز على الوحدة الوطنية السورية، واحترام التنوّع السوري، وطالب بالقطع مع كل أشكال التعصب، سواء الديني أم القومي أم الأيديولوجي، وتعرية شعارات المقاومة والممانعة. كما كانت المطالبات الشعبية العارمة بإنهاء سلطة الاستبداد والفساد، وإتاحة الفرصة أمام المواطنين السوريين لممارسة حرياتهم في ميادين التعبير والنشر، والاستفادة من الموارد، وتأمين العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص العمل للناس، والاهتمام بمناطق الأطراف التي أُهملت وهُمشت عقودا، واستخدام موارد البلد في مشاريع تنموية لصالح جميع السوريين.

كل هذه المطالبات كان السوريون يرفعونها، ويضحّون في سبيلها؛ ولكن النظام هو الذي تآمر مع رعاته الإيرانيين، خصوصا في البدايات على مظاهرات السوريين واحتجاجاتهم السلمية، ودفع بها نحو الحرب الداخلية الطائفية البغيضة، حينما فتح البلاد أمام المليشيات المذهبية التابعة للنظام الإيراني، وفي مقدمتها مليشيات حزب الله. وهكذا تطوّرت الأمور إلى أن حصل التدخل الروسي عام 2015، والذي لم يكن له أن يحصل لولا التفاهم مع الجانبين، الأميركي والإسرائيلي. ثم كان التدخل التركي ابتداء من عام 2016، حتى أصبحت سورية مقسّمة بين جملة مناطق نفوذ، تتحكّم فيها جيوش دولية وإقليمية لها مليشيات، سواء من تلك الوافدة، أم المحلية التي تشكّلت من سوريين ألزمتهم الظروف بأخذ هذا التوجه أو ذاك.

نحن اليوم في مرحلة المراجعات الفكرية لما حصل، والتأسيس لمشروع وطني سوري، كان يبدو، قبل عشرة أعوام، وكأنه مجرّد طرح نظري طوباوي، ولكن التجارب القاسية علّمت السوريين، وأقنعتهم بأن المشاريع العابرة للحدود، بشعاراتها الدينية أو المذهبية أو القومية، لم تمكّن السوريين على مدن قرن من الاستقرار، ولم تحقّق لهم النهضة المطلوبة بأبعادها العلمية المعرفية والاقتصادية والتقنية. نهضة تمتلك سورية كل مقوماتها.

> ملايين السوريين في الداخل والخارج ما زالوا على موقفهم المطالب بضرورة خروج الأسد وزمرته من الحكم
>
> أدّت التراكمات خلال السنوات العشر الماضية بسلبياتها وإيجابياتها، وستؤدّي، إلى تحوّلات كثيرة في المفاهيم والأفكار

المناقشات التي تجري اليوم بين السوريين عبر مختلف وسائل التواصل واعدة، وكذلك الكتابات التي تُنشر، والأفكار التي تُطرح، والأعمال الفنية بمعناها الأوسع، التي تتناول الواقع السوري من جميع جوانبه. ملايين السوريين في الداخل والخارج ما زالوا على موقفهم المطالب بضرورة خروج بشار الأسد وزمرته من دائرة الحكم، لكن المطلوب أولاً توافق السوريين على بديل وطني يعيد الاعتبار للانسان السوري أولاً، ويرمّم النسيج المجتمعي الوطني السوري، قبل الحديث عن أية عملية إعادة إعمار يسيل لها منذ الآن لعاب مافيات الفساد المحلية والإقليمية والدولية.

وقد أدّت التراكمات التي كانت خلال السنوات العشر الماضية بسلبياتها وإيجابياتها، وستؤدّي، إلى تحوّلاتٍ كثيرة في المفاهيم والأفكار، بل وفي أدوات التفكير. ولم يعد هناك من ميدان محظور على النقد والتحليل والتفكيك، سواء على صعيد المفاهيم والأيديولوجيات، أم على صعيد طبيعة النظام وحقيقته، وماهية ما يتوخّاه السوريون. وقد كشفت الأعوام العشرة الماضية عن خرافات النظام ومزاعمه، خصوصا بشأن الإرهاب الذي فتح هو بنفسه البلاد أمامه، ليضع العالم أمام بديلين فاسدين. كما كانت العشرية السورية الكارثية كاشفاً أخلاقياً أماط اللثام عن قباحات كثيرين من القوميين والعلمانيين واليساريين من السوريين والعرب، وأوصلت سوريين كثيرين إلى قناعة تامة بأن المشاريع الإسلاموية السياسية بأسمائها المختلفة لا تناسب الواقع السوري، بل أضرّت الثورة كثيراً.

الثورة السورية مستمرة، وستستمر. وستجدّد نفسها من خلال فكر وطني ناضج، يمتلك الجرأة والقدرة على نقد الذات قبل الآخر؛ فكر يؤسّس لمشروع وطني سوري واقعي يطمئن الجميع، يكون حامله الاجتماعي ملايين الشباب والشابات من السوريين، ممن امتلكوا الخبرة والمعرفة في الداخل والخارج؛ وهم اليوم يتطلّعون إلى مستقبل أفضل لهم ولشعبهم وبلادهم، ولأجيالنا السورية المقبلة.

(كاتب ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

في الديمقراطية ومستقبل القيم

محمد سي بشير

تدفعنا حالةُ الديمقراطية، في العالم العربي، وفي العالم بشكل عام، إلى القول إن مراقب حركية الأحداث في العالم، يكاد يرى، بأم عينيه، احتضار الديمقراطية التي يزعم صاحب المقالة إنها تعيش لحظاتها الأخيرة في مهدها، المكان الذي وُلدت ونضجت فيه، وفي عالمنا، حيث تتصاعد معركة السّوق والبورصة ضد المواطن، وكأنّنا نعيش اللّحظة التي كتب فيها ماركس وأنجلز «المانفستو» بعد ملاحظتهما تداعيات معركة العامل وصاحب الآلة/ المصنع، وقضية القيمة المضافة التي تتعاظم في حين تتقلّص قيمة العامل وقيمة أجرته التي لا تكفي قوته، في دورةٍ تصنع مشهدا أصبح هو من يحكم العالم وليست صناديق الاقتراع، ولا الديمقراطية وبهرجتها التي قرّر أصحاب الأسهم، المال والمضاربون في البورصة التخلّص منها، في النّهاية، وإلى الأبد. يتّفق الجميع، في الفكر السياسي، على أنّ إشكالية الإنسانية هي التّوفيق بين الاحتياجات والموارد، المعادلة المتناقضة، على الدّوام، وأن السّلطة ورديفها السّلاح أبدعهما الإنسان، للتوصّل إلى الإمساك، وفق أفضل مقاربة، بخيوط تسيير تلك المعادلة، أي الإشراف على عملية تسيير الموارد، كلّ الموارد، أيّا كانت، لإشباع الاحتياجات، كل الاحتياجات.

بالنّتيجة، المسألة السياسية، هي، في الأصل، معادلة اقتصادية، أحسن المال بناء كل تاريخ الإنسانية على أساسها. ويحاول الحكّام، أيّا كانت عناوين الكراسي التي يحكمون من خلالها، ملكيات أو جمهوريات، المزاوجة بين أداة السُّلطة والمال، وصولا إلى بسط السّيطرة والمحافظة عليها، بالمكاسب نفسها، بالنّسبة لهم ولحلفائهم، وعلى حساب الآخرين، المواطنين، الآن، في العصر الحديث.

استمرّت تلك المعادلة وتمّ تغليفها، منذ الثّورة الفرنسية، برمزيات العدالة، حقوق الإنسان والحرّية. لكن، للملاحظة، عملت تلك الدّيمقراطيات الوليدة، في الغرب، على بسط نفوذها في العالم، في أشكال سيطرة، أخذت مُسمّى الاستعمار أو الاستيطان، بل تحاربت، فيما بينها، في حروبٍ مدمّرة، كانت أوجَها الحربان الكونيتان، الأولى والثّانية. ولم تتوقّف عند هذا الحد، بل أخذت أشكالا أخرى بمسلّمةٍ، بقيت هي محور إعمال معادلة التناقض بين الاحتياجات والموارد، وهي مسلّمة السّوق، ليكون، على الدوام، هو القيمة الوحيدة، والبقية قيم تابعة له، بل لا تعيش إلا في ظلّه، إذا قبل بها، وقد تموت إذا حاولت التناقض معه، أو إدارة صراع ما معه. إنها الرّأسمالية وإلهُها الواحد والوحيد السّوق.

قد يُطرح، هنا، سؤال، له صلة بالحاجة إلى الدّليل على أنّ السّوق هو القيمة الأعلى والبقية له تابعة، وهو الأمر الذي يوفّره لنا الواقع المعاش، الآن، من خلال ثلاثة أمثلة: بريكسيت البريطاني (الانسحاب من الاتحاد الأوروبي)، الاختلال القيمي للدّيمقراطية الأميركية والثّورة المضادة في العالم العربي ومواقف الغرب «الدّيمقراطي» منها، بما أنّنا نعيش الذّكرى العاشرة لانطلاق الموجة الأولى من الرّبيع العربي.

لكن، قبل إيراد تلك الأمثلة، هل يُعقل القبول بأنّ الدّيمقراطية التي كانت شرارتها الثّورة الفرنسية هي نفسها الدّيمقراطية التي دخلت بحوافر أحصنتها إلى باحة الأزهر، في أثناء الحملة الفرنسية على مصر، وبعدها، بسنواتٍ، دخلت الجزائر فأبادت سكّانها عن آخرهم، أو كادت (بين 1830 و1870)؟ وهل يُعقل تصوّر أنّ الدّيمقراطيات الرّاسخة التّي يُقال عنها إنّها الكبيرة، في العالم، هي التّي أبادت السّكان الأصليين في أميركا الجنوبية (في القرنين السّادس عشر والسّابع عشر) أو في أميركا الحالية وفي أستراليا (في القرن التّاسع عشر)، بل وصلت إلى إلقاء قنبلتين نوويتين على اليابان (في 1945) للتفرّغ للشّأن الاقتصادي الذي كانت قد أنشئت، للإمساك بكل خيوطه، عبر العالم، مؤسّسات بريتون وودز، في ظلّ الحرب المتواصلة، في استمرارية معادلة السّوق المتمدّد نفسها، على الدّوام، على حساب كل القيم. لكن، في هذه الحالة، الاستناد إلى قيمة السّوق الذي يسيّره الإنسان الأبيض على حساب بقيّة البشر، من السّود وصولا إلى اليد العاملة الرّخيصة، في آسيا، بصفة خاصّة، ثم، الآن، التّوطين في أماكن التنافسية لتعظيم الأرباح ودفع موارد مالية أكثر لأصحاب الأسهم في البورصات العالمية، في نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو، قلاع السوق الرابح، دوما.

تردّدت بريطانيا بين تغليب مبادئ السّوق والدّيمقراطية التي، على أساسها، اختار البريطانيون الخروج من الاتّحاد الأوروبي. وقد فسّر الاقتصاديون ذلك التردّد بالتّداعيات السّلبية لبريكسيت على «السيتي»، سوق المال البريطاني، بل إنّ بعضهم دعوا إلى إعادة الاستفتاء في أولى تراجعاتٍ على قداسة الصوت الانتخابي في ديمقراطية الغرب. ولعل ما قرّره جونسون، غداة إقرار تاريخ الخروج النّهائي من الاتّحاد الأوروبي، خير دليل على جدلية السّوق والدّيمقراطية، حين سعى إلى توقيع اتّفاقية مبادلات تجارية مع أحد أكبر اقتصاديات في أوروبا، الاقتصاد التركي، لتعويض تلك الخسارة.

أمّا اختلال الدّيمقراطية الأميركية الذي شاهدنا تفاصيله، مذهولين، بفعل بهرجة وسائل الإعلام، فانّ مردّه، أساسا، إلى أنّ الرئيس السابق، ترامب، لم يكن سياسيا، بل تاجر وصل، بماله، إلى البيت الأبيض، وتصرّف، طوال فترة رئاسته، بعقلية التّاجر، بل لم تأخذ اتفاقياته شكل معاهدات تبقى لأنّ ما يحكمها القانون الدُّولي، بل كانت تحمل عناوين «صفقات»، يمكن التراجع عنها متى كان السوق يؤشّر على خسائر في الأفق. ولهذا تراجع عن أكثر من اتفاقية وقّعها سلفُه، أوباما، الاتّفاق النووي مع إيران، اتّفاق المناخ، بل ومسلّمات الوصول إلى البيت الأبيض من خلال الانتخابات والصراع السياسي، كما عامل المنافسين لأميركا بقانون الصفقات، فكانت معاركه تجارية مع الصين وأوروبا، بالأساس كما كانت كل قراراته العسكرية، إلا فيما ندر، هي التّراجع والانسحاب (أفغانستان وسورية والعراق). وقد عالج خلافاته الدُّولية من خلال إمّا مقاطعات اقتصادية، وقف للتمويل أو رفع للتعريفات الجمركية، بقوانين السوق وأسلحته، وليس بأسلحة الحرب، كما جرت العادة، على مرّ التاريخ.

لم يكن الأمر مستغربا بالنّسبة لإدارة الغرب ملف التّغيير في الشّرق الأوسط، في أعقاب الموجة الأولى للربيع العربي، بل كان الأمر مشابها للخريطة التي أشرف السياسيان، البريطاني سايكس والفرنسي بيكو، في 1916، على تقسيم العالم العربي، من خلالها، بجرّة قلم، رسما به حدود ما يريدانه من مناطق، لأنّ الغرب اختار أن تفشل رياح التغيير في كل مكانٍ قد يشكّل تهديدا على قلعة المساس بالأمن والاستقرار في المنطقة، الكيان الصهيوني، لأنها القلعة التي ستحول دون ضياع الطاقة التي تعمل بها آلات المصانع في الغرب وتسير بها مركباتهم، كلها، بها. ولهذا صعُب على الغرب، بل استحال، أن يصفوا ما حدث في مصر، في العام 2013، بأنّه انقلاب وبأنّ مآلات الرّبيع العربي في أكثر من بلد، اليمن، ليبيا، سورية، مثلا، ثورات مضادّة ضد قيم يمكن للغرب أن يعيش بها، ولكن ليس في المناطق التي يريدها السّوق الرّأسمالي أن تبقى مرتعا لأرباحه ومشاريعه. ليس الحديث هنا عن خيار ديمقراطية صالحة للمواطن الغربي، بصفة حصرية، لأنّه، هو نفسه، يعيش ضغوطا للقبول بالتراجعات عن تلك الخيارات، بل دلائل عزوفه عن الانتخاب واتّجاهه نحو أشكال جديدة من الجدال السياسي، بعيدا عن صناديق الاقتراع، هي المسلمة الجديدة التي اعترف بها السياسيون الغربيون في أعتى الديمقراطيات ويعملون، على أساسها، لإقرار بهرجة إعلامية تجري من خلالها عمليات اختيار للمسؤولين السياسيين ممّن ترضى عنهم النخبة الرأسمالية، ويكونون خير خدم للسّوق، ولاحظوا أن الزّعماء إما تجار (ترامب)، من نخب البنوك (ماكرون) أو عملوا في ظل السّيتي (جونسون)، إلخ.

> تردّدت بريطانيا بين تغليب مبادئ السّوق والديمقراطية التي، على أساسها، اختار البريطانيون الخروج من الاتحاد الأوروبي
>
> صعُب على الغرب، بل استحال، أن يصفوا ما حدث في مصر، في 2013، بأنّه انقلاب

نحن أمام قانون المعادلة التي بدأت بها المقالة، معادلة الموارد ضد الاحتياجات، ومعركة السوق، القيمة الأعلى، مع بقية القيم، ما زالت هي من تُسيّر العالم، فكلّ شيء سلعة ولكل سلعة قيمة، ومتى تناقضت قوانين توريد السلعة بالقيمة التي يريدها السوق، تنطلق مسارات الأزمات، ولعل لعبة اللقاحات ضد كورونا، حجّة على أن المعركة ستدور رحاها، على أشدها، بين قلاع الرأسمالية، وبخاصة أن العائدات المستقبلية هي بمئات الترليونات في قطاعات الطاقة البديلة، الرقميات والشرائح، إضافة إلى المركبات الكهربائية وقطاعات الخدمات الصحية، بصفة أساسية، بعد ظاهرة جائحة كورونا.

حاول الإعلام، عندنا، بل وفي العالم أيضا، بعد تنصيب الرّئيس الأميركي، جو بايدن، في يناير/ كانون الثاني الماضي، إقناع النّاس، في رؤيةٍ تلبس لبوسها الجديد، بأنّ ترامب، المزاجي، كان ضد تعاليم الديمقراطية، ولكن العالم سيرى كيف أنّ بايدن سيعيد العمل بكل ما أقرّه سلفُه، التاجر، في صفقاته مع بقية العالم وستكون خطواته، مبنية على أساس سياسة: الصفقة والمقابل/ العائد لأميركا بشعار «لنعد لأميركا بريقها الأول ونجعلها الأقوى، على الدوام»، السوق الأكبر دائما.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads